

Distr.  
LIMITED

TD/B/56/SC.II/L.2  
24 September 2009

ARABIC  
Original: ENGLISH

## مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة السادسة والخمسون

جنيف، ١٤-٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩

### مشروع تقرير اللجنة الثانية للدورة المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية في دورته السادسة والخمسين

المعقودة في قصر الأمم بجنيف، في الفترة من ١٤ إلى ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩

#### المحتويات

الصفحة

٢	..... اللجنة الثانية للدورة
٢	..... التنمية الاقتصادية في أفريقيا: تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي من أجل تنمية أفريقيا
٢	..... الاستنتاجات المتفق عليها

## اللجنة الثانية للدورة

التنمية الاقتصادية في أفريقيا: تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي من أجل تنمية أفريقيا

### الاستنتاجات المتفق عليها

إن مجلس التجارة والتنمية،

- ١- يعرب عن تقديره لجودة تقرير عام ٢٠٠٩ الذي أعدته أمانة الأونكتاد بعنوان التنمية الاقتصادية في أفريقيا: تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي من أجل تنمية أفريقيا، ويشجع الأمانة على مواصلة بحوثها وتحليلاتها بشأن التحديات الإنمائية التي تواجهها أفريقيا؛
- ٢- يلاحظ أن الرسالة الرئيسية التي ينطوي عليها التقرير - وهي ضرورة تسخير التكامل الإقليمي من أجل التصدي لمواطن الضعف الهيكلية التي طال أمدها في أفريقيا، والتي أدت إلى إضعاف أداء العديد من بلدانها على صعيد النمو الطويل الأمد وإلى تفاقم ضعفها الاقتصادي وتقويض جهودها الرامية إلى الحد من الفقر - هي رسالة مفادها أن الحاجة إلى إعادة التركيز على التكامل الإقليمي قد أصبحت ملحة أكثر من ذي قبل جراء الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة؛
- ٣- يعترف بأن أفريقيا قد أحرزت تقدماً في تحقيق التكامل بين اقتصاداتها على مدى الخمسين عاماً الماضية وأن الحافز على التكامل الاقتصادي بات الآن أقوى من أي وقت مضى، وهو ما تدل عليه الجهود المتسقة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي من أجل توطيد جدول أعمال القارة المتعلق بالتكامل، بيد أنه يلاحظ بقلق أن جهود التكامل لم تتمخض عن الزيادة المنتظرة في التجارة والاستثمار وتنقل الأيدي العاملة فيما بين البلدان الأفريقية؛
- ٤- يسلم بأن بناء الهياكل الأساسية المادية، كالطرق والسكك الحديدية والموانئ والاتصالات، والهياكل الأساسية غير المادية، كإدخال تحسينات على السياسات والبيئة التنظيمية والإجراءات الجمركية والحدودية، فضلاً عن التدابير الأخرى الرامية إلى تيسير التجارة، والحفاظ على هذه الهياكل الأساسية بنوعيتها، ينبغي أن تحظى بالأولوية في سياق تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي؛
- ٥- يعتبر أن تعميق التكامل المالي الإقليمي يمكن أن يساعد في تعزيز التدفقات الاستثمارية فيما بين البلدان الأفريقية؛
- ٦- يعيد التأكيد على أن حرية تحرك الأشخاص عبر أفريقيا هو جزء أساسي في التكامل الإقليمي ويحث الهيئات الإقليمية على وضع آليات تضمن استفادة البلدان المضيفة والمرسلة معاً من تنقل الأيدي العاملة، وذلك لتشجيع البلدان كافة على تنفيذ الأحكام القائمة التي تنظم تنقل الأيدي العاملة، بعد تكييف هذه الأحكام مع السياقات الخاصة بكل بلد؛
- ٧- يسلم بأن التكامل الإقليمي يشكل أولوية لكل بلد من البلدان الأفريقية، ويشدد على أن هذا التكامل يمكن تحقيقه بأقصى فعالية ممكنة في إطار استراتيجية إنمائية أوسع نطاقاً وأطول أمداً، وأن على البلدان أن

تلتزم بتنفيذ جميع الأحكام التي تنظم التكامل الإقليمي حسب الاقتضاء، وأن تعطي الأسبقية للحوار على الصعيد الإقليمي؛

٨- بحث شركاء أفريقيا الإنمائيين والاقتصاديين على مساعدة القارة في إدامة نموها الاقتصادي عن طريق دعم أولوياتها على صعيد التكامل الإقليمي، بما في ذلك في مجال التجارة، مع التركيز خاصة على تنمية الهياكل الأساسية والقدرات البشرية اللازمة لإدارة هذه الهياكل والحفاظ عليها، على النحو المبين في استراتيجية الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، المتعلقة بتنمية الهياكل الأساسية، ومن خلال مبادرة المعونة من أجل التجارة؛

٩- يسلّم بأهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب في المساهمة في التعاون الإقليمي، وأهمية دعم جميع الشركاء الإنمائيين لجدول الأعمال الأفريقي المتعلق بالتكامل الاقتصادي الإقليمي وإدماجه في برامج التعاون مع أفريقيا؛ ويطلب إلى الأونكتاد أن يضطلع بالمزيد من العمل في هذا الصدد، عن طريق التطبيق المتسق لأركان عمله الثلاثة؛

١٠- يشجع الاتحاد الأفريقي وجماعته الاقتصادية الإقليمية ومصرف التنمية الأفريقي على النهوض بأدوارها في تعزيز التكامل الإقليمي الأفريقي؛

١١- يطلب إلى الأونكتاد إصدار تقرير عن جدوى استحداث شبكة إلكترونية تربط شتى المجموعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا وتكون مكرسة لتعزيز الاستثمار والتجارة على الصعيد الإقليمي؛

١٢- يشجع الأونكتاد على أن يواصل، في نطاق ولايته وعلى النحو المتفق عليه في اتفاق أكرا، أعماله التحليلية النقدية المتبصرة وأن يسعى إلى نشر نتائج أبحاثه على نطاق أوسع؛

١٣- يطلب إلى الأمين العام للأونكتاد أن يعيد النظر في متطلبات الموارد البشرية لشعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة، في ضوء ولايتها وأنشطتها، وأن يقدم إلى الدورة العادية المقبلة لمجلس التجارة والتنمية تقريراً يتضمن خطة لتزويد الشعبة بما يكفي من الموارد دون الخروج على المستوى الإجمالي المتفق عليه لميزانية الأونكتاد.

-----